

## تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

### أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وهو يعرض آخر المستجدات المتعلقة بعملية السلام منذ صدور تقريره المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/1). كما يتضمن وصفاً لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا التي تنتهي ولايتها الحالية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦.

### ثانياً - الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها

٢ - على الرغم من أنه لم تحصل حوادث خطيرة في المنطقة التي تقع تحت مسؤولية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا منذ صدور تقريره الأخير، فإن البعثة ما برحت تعتبر أن الحالة العسكرية في منطقة البعثة متوترة. وما زالت القيود التي تفرضها إريتريا على البعثة على حالها وهي تشل قدرة البعثة على الاضطلاع بفاعلية بما عليها من مهام في مجالي الرصد والتحقق.

٣ - ومنذ سحب القوات المسلحة الإثيوبية من مواقعها المتقدمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تلبية لمطلب مجلس الأمن في قراره ١٦٤٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، يبدو أن القوات التي ما زالت منتشرة حالياً جنوب المنطقة الأمنية المؤقتة تتخذ موقفاً دفاعياً. وأفادت البعثة أن هذه القوات تجري تدريبات عسكرية وهي في حالة من الاستنفار الشديد.

٤ - وعلى الجانب الإريتري، تجري قوات الدفاع الإريتريّة تدريبات عسكرية في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة، لا سيما في القطاعين الغربي والأوسط. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت البعثة أن مجموعات من الأفراد المسلحين ما زالت متواجدة داخل المنطقة



الأمنية المؤقتة، وهي موزعة على أكثر من ١٥ موقعا بمعدل ٨٠ إلى ١٥٠ فردا في كل موقع. وبسبب رفض هؤلاء الأفراد المسلحين إبراز بطاقات شخصية إلى مراقبي البعثة من شأنها الكشف عن أهم أفراد تابعون لميليشيات، تشتهر البعثة في أن البعض منهم على الأقل يمكن أن يكونوا تابعين للقوات النظامية. غير أنه لم يلاحظ وجود أي دبابات أو مدفعية أو تجمعات كبيرة لأفراد إريتريين مسلحين داخل المنطقة الأمنية المؤقتة.

### حرية الحركة

٥ - ما زالت القيود التي تفرضها السلطات الإريترية على عمليات البعثة تشل قدرتها على الاضطلاع بالمهام المسندة إليها، بما في ذلك مهام الرصد الأساسية. وتُفرض على دوريات البعثة قيود تكبل حرية حركتها داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، بخاصة في القطاعين الغربي والأوسط. كما فرضت قيود مثيلة على دوريات البعثة الليلية. إلى ذلك، يمنع على الدوريات زيارة المناطق المحيطة بالمواقع التي أحليت عقب حظر تحليق المروحيات الذي ما زال هو أيضا قائما.

٦ - وعلى غرار ما ذكرته في تقريره السابق إلى المجلس (S/2006/1)، تقدر البعثة أنه بسبب حظر تحليق المروحيات والقيود الأخرى التي تفرضها إريتريا على دوريات الأمم المتحدة البرية، داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وخارجها، لم تتمكن البعثة من رصد إلا ٤٠ في المائة فقط من الأراضي الواقعة تحت مسؤوليتها. وعلى الرغم من مختلف القيود المفروضة وغيرها من المصاعب، تمضي البعثة، على قدر الإمكان، في الاضطلاع بما عليها من مهام رئيسية في مجالي الرصد والتحقق، من بينها تسيير ما يربو على ١٠٠ دورية يوميا وإقامة العشرات من نقاط التفتيش الثابتة.

### لجنة التنسيق العسكرية

٧ - عقدت لجنة التنسيق العسكرية اجتماعها الرابع والثلاثين في نيروبي، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأثناء هذا الاجتماع، أعلن الوفد الإريترى أنه لا يمكن لبلده قبول قرار مجلس الأمن ١٦٤٠ (٢٠٠٥) لأنه يتناول مسائل ثانوية بينما يغض الطرف عن التصلب الذي تبديه إثيوبيا إزاء ترسيم الحدود. وأعرب الوفد الإثيوبي عن عميق قلقه إزاء تدهور قدرة البعثة على الرصد بسبب القيود الصارمة التي تفرضها إريتريا، إلى جانب طردها موظفين في البعثة ينتمون لجنسيات مختارة معينة. ومع ذلك، أعرب الوفدان عن تقديرهما للعمل الذي تضطلع به البعثة وأكدوا من جديد التزامهما بالسلام.

## ثالثاً - حالة البعثة والمسائل ذات الصلة

٨ - بلغ قوام الوحدة العسكرية الإجمالي في بعثة الأمم المتحدة لإثيوبيا وإريتريا في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ ما مجموعه ٣ ٣٥٥ فرداً، يضمون ٣ ٠٦٩ جندياً و ٨١ موظفاً من المقرر و ٢٠٨ مراقبين عسكريين (انظر المرفق الأول).

٩ - لقد أعربت سابقاً عن شديد استيائي من الحظر الذي تفرضه السلطات الإريترية على عمليات البعثة من حيث تخليق المروحيات التابعة لها، بما فيها عمليات الإجلاء الطبي في أجواء إريتريا. وإن هذه القيود المرفوضة تضع حفظة السلام في موضع محفوف بالمخاطر الجسيمة لا لزوم له. وفي ١ آذار/مارس، لفظ أحد حفظة السلام الهنود أنفاسه الأخيرة بعد إجلائه إلى أديس أبابا إثر إصابته بنوبة قلبية في أديغرات. ولو كانت الأمور على طبيعتها، لكان أجلي بمروحية إلى المستشفى من المستوى الثاني التابع للبعثة الموجود في أسمرة. غير أن الجندي، بفعل القيود التي تفرضها إريتريا، أجلي بمروحية تابعة للبعثة ثم نُقل منها إلى طائرة ثابتة الجناحين إلى أديس أبابا. وتوفي وكيل العريف الهندي بُعيد وصوله إلى المستشفى في العاصمة الإثيوبية. وهذه الحالة المأساوية هي الحالة العاشرة التي اضطرت فيها البعثة إلى تنفيذ عملية إجلاء طبي بوسائل بديلة منذ فرض إريتريا الحظر على تخليق المروحيات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. لقد بثت هذه الوفاة المأساوية في نفسي شعوراً بالرعب، وأنا أذكر إريتريا بمسؤوليتها عن كفالة سلامة وأمن حفظة السلام الذين دعته لتأدية مهام حيوية عملاً باتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

١٠ - إن النقل المؤقت للموظفين إلى أماكن أخرى، الذي تم في كانون الأول/ديسمبر عقب مطالبة إريتريا بمغادرة الموظفين المنتمين إلى بعض الجنسيات البلاد، قد أثر تأثيراً سلبياً في عمليات البعثة. فمعظم الوحدات المدنية التابعة للبعثة تعاني من نقص شديد في الموظفين. كما أثرت عملية النقل هذه تأثيراً سلبياً في تكوين أفرقة ودوريات المراقبين العسكريين التابعة للبعثة والتي عليها أن تعبر بانتظام الحدود الجنوية للمنطقة الأمنية المؤقتة لتدخل إلى إريتريا. ولقد حُلت المشاكل الأولية المتمثلة في توفير مكاتب في أديس أبابا للموظفين الذين نقلوا، إذ أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عرضت استضافتهم بالسماح للبعثة باستخدام أحد مبانيها بصفة مؤقتة.

١١ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أخطرت حكومة إريتريا البعثة بأنها سنت "قوانين هجرة" جديدة تنطبق على موظفي البعثة الذين يدخلون إلى إريتريا ويغادرونها. وتقتضي هذه القوانين منهم، من ضمن ما تقتضي، التقدم بطلب للحصول على تأشيرة دخول وخروج قبل خمسة أيام من وصولهم أو مغادرتهم. وهذه الإجراءات الجديدة هي بمثابة قيود

عملياتية مرفوضة تفرض على البعثة إضافة إلى ما سبقها، فهي تحدّ من حركة موظفي البعثة وتقيداً بدون أي داع، وتعيق سفرهم إلى إريتريا ومنها. وتتناقى هذه القوانين مع الاتفاق النموذجي لمركز القوات الذي ينطبق في حال عدم وجود اتفاق من هذا النوع متفق عليه مع إريتريا، ومع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمنح المنظمة وموظفيها "الامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها". وتم الاحتجاج على هذا الأمر أمام السلطات الإريترية في أسمرة وفي نيويورك، وحُثت الحكومة على إلغاء هذه القوانين.

١٢ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٤ شباط/فبراير، عمدت عناصر أمنية إريترية إلى احتجاز ما مجموعه ٢٧ موظفاً من موظفي البعثة المعيّنين محلياً. وفي حين أطلق سراح معظمهم في الأيام التي تلت، ما برح موظف واحد قيد الاحتجاز. وتكررت عمليات الاحتجاز هذه عدة مرات في الماضي، بذريعة أن على الموظفين واجب تأدية "الخدمة الوطنية". وتم الاحتجاج بشدة على عمليات الاحتجاز هذه أمام السلطات الإريترية لأنها تتناقى مع أحكام الاتفاق النموذجي لمركز القوات ومع الميثاق، ولأنها تعرقل عمليات البعثة.

١٣ - وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام، بالتشاور مع البعثة، بوضع خطط مفصلة طارئة تتعلق بالخيارات المحتملة لنشر البعثة في المستقبل، على غرار ما ورد في تقرير السابق إلى المجلس. وتركز هذه الخطط على الخيارات التي اعتبرها أعضاء مجلس الأمن أثناء مشاورات سابقة الأفضل، وهي تحويل البعثة إلى بعثة مراقبة، ونقل مقر البعثة في أسمرة والوحدات العسكرية التابعة له إلى إثيوبيا، وأخيراً تخفيض البعثة إلى مكتب اتصال في كل من العاصمتين.

١٤ - وعلى نحو ما ذكرت في تقرير السابق، لا يتسم أي من هذه الخيارات بالكمال. فالوضع المثالي هو استيفاء الخيارات عدداً من المعايير التي تؤخذ في الاعتبار لدى تقرير مستقبل البعثة. وتشتمل هذه المعايير على مبادئ هامة تقوم عليها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من بينها ضرورة منح البعثة حرية الحركة واحترام طابعها الدولي والسلطة الممنوحة للأمين العام التي تخوله تعيين الموظفين؛ ومواصلة البعثة الاضطلاع بولايتها، وسلامة أراضي المنطقة الأمنية المؤقتة؛ وسلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، التي تتعرض لشديد الخطر بفعل منع السلطات الإريترية عمليات الإجلاء الطبي الطارئ جواً.

١٥ - ويؤسفني أن أفيد أنه لم يُحرز أي تقدم في مجال حل مسألة خط الطيران المباشر بين أسمرة وأديس أبابا. وإني أناشد من جديد، حكومة إريتريا معالجة هذه المسألة باعتبارها مسألة ملحة.

## رابعاً - المبادرة الدبلوماسية

١٦ - إضافة إلى مناشداتي السابقة التي دعوت فيها الأطراف الشاهدة على اتفاق الجزائر المبرم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ تأدية دور تتفق عليه لمساعدة البلدين على الخروج من المأزق الحالي، وجهت إليها في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ رسائل دعوتها فيها إلى بحث إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى لمناقشة السبل الكفيلة بدفع عملية السلام قدماً. ويُعيد صدور تقريرتي السابق في كانون الثاني/يناير، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة دبلوماسية ترمي إلى الخروج من هذا المأزق وتشجيع الطرفين على استئناف عملية ترسيم الحدود. وإني أرحب بمبادرة الولايات المتحدة الهامة هذه التي تستحق المساندة من جانب المجتمع الدولي والتعاون التام من جانب الطرفين.

١٧ - وتجسيدا منها لتأييدها مبادرة الولايات المتحدة الدبلوماسية، عقدت الأطراف الشاهدة على اتفاق الجزائر (الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجزائر والولايات المتحدة)، إلى جانب عدد من الدول الأعضاء المهمة الأخرى، اجتماعاً في نيويورك في ٢٢ شباط/فبراير. وفي بيان صدر عقب الاجتماع، أعربت هذه الجهات عن ترحيبها بمبادرة الولايات المتحدة وتأييدها لها، هذه المبادرة التي تقدم حلاً للمأزق الحالي الذي تعاني منه عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا؛ وشددت على وجوب تنفيذ الطرفين اتفاق الجزائر بحذافيره وبدون قيد ولا شرط؛ وأعربت عن أملها بأن يحترم الطرفان التزامهما بالقرارات النهائية والملزمة التي تتخذها لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا؛ وحثت اللجنة على عقد اجتماع مع الطرفين والنظر في إجراء النقاشات الفنية الضرورية مع الاستعانة بميسر محايد. وتم في البيان حث الطرفين بقوة على حضور اجتماع لجنة ترسيم الحدود وعلى التعاون معها وتلبية جميع المتطلبات التي تحددها وذلك لتكفل عملية ترسيم الحدود بالنجاح. وأشارت الأطراف الشاهدة كذلك إلى أنه يتعذر الشروع في عملية الترسيم ما لم تُمنح البعثة حرية الحركة المطلقة في منطقة العمليات برمتها وحثت الطرفين على السماح للبعثة بتأدية مهامها بدون أي قيود. وفي وقت لاحق، أعرب مجلس الأمن عن تأييده بيان الأطراف الشاهدة في بيان أصدره رئيس المجلس في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/10).

١٨ - وقدم رئيس لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا تقريراً صدر في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ يتضمن وصفاً لأنشطة اللجنة وهو مرفق بهذا التقرير (انظر المرفق الثاني).

١٩ - إني أناشد الطرفين التحرك بسرعة لاستغلال هذه المبادرة وحضور الاجتماع الذي تسعى اللجنة إلى عقده في منتصف آذار/مارس، ولبذل ما في وسعهما لإنجاحه. والأمم المتحدة على استعداد أن تساعد الطرفين ولجنة ترسيم الحدود على إنجاز عملية ترسيم الحدود

التي طال انتظارها. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٤٣٠ (٢٠٠٢)، عُُدلت ولاية البعثة بحيث تتيح للبعثة مساعدة اللجنة على تنفيذ قرارها المتعلق بترسيم الحدود، وتزيل الألغام دعما لعملية ترسيم الحدود، وتقديم الدعم الإداري واللوجستي للمكاتب الميدانية التابعة للجنة. وعلى نحو ما أقرت به في بيانها الأطرافُ الشاهدة على اتفاق الجزائر، لا بد من رفع جميع القيود المفروضة على عمليات البعثة لتمكين البعثة من دعم عملية ترسيم الحدود، وفقا للمهمة المسندة إليها.

٢٠ - وعلى نحو ما أفيد سابقا، تقتضي عملية ترسيم الحدود مبالغ مالية كبيرة. ويقدر أن العملية برمتها تستدعي ما لا يقل عن ١٠ ملايين دولار. وتمول هذه التكاليف من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم تعيين حدود إثيوبيا وإريتريا وترسيمها. وتبلغ التبرعات والتعهدات المالية لهذا الصندوق نحو ١١,٦ مليون دولار، يتوافر منها حاليا ٣,٦ مليون دولار. وعليه، فإن استئناف عمليات الترسيم تستدعي تجديد موارد الصندوق وأنا أناشد الدول الأعضاء القيام بذلك.

## خامسا - إزالة الألغام

٢١ - ما برحت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تشكل أحد الأخطار الكبيرة التي تتهدد حياة المقيمين والعاملين في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، وهي تحول دون عودة حياة المتأثرين بها في البلدين إلى مجاريها. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٦، سُجلت خمس حالات من حالات انفجار الألغام الأرضية وحالتان من انفجار ذخائر لم تكن منفجرة وذلك في القطاعين الغربي والأوسط، على التوالي، وقد تسببت بإصابات قاتلة وجروح جسيمة في أوساط المدنيين. وأجرت البعثة تحقيقات في هذه الحوادث وخلصت إلى أن الألغام الأرضية قد زُرعت حديثا.

٢٢ - وما زال عدم القدرة على تنفيذ عمليات إجلاء طبي جوا على الجانب الإريتري يعيق اضطلاع البعثة بعمليات إزالة الألغام، إذ أن جميع العمليات ما زالت معلقة في المنطقة الأمنية المؤقتة وشمالها. غير أن البعثة تواصل تنسيق عمليات محدودة لإزالة الألغام في المناطق المتاخمة لجنوب المنطقة الأمنية. وقامت وحدات إزالة الألغام التابعة للبعثة، بالتعاون مع جهات تجارية تم التعاقد معها، بترع الألغام في ما طوله ٦١٧ كيلومترا من الطرقات وما يربو على ٤٩ ٠٠٠ متر مربع من الأراضي. كما أنها بدأت بإعادة فتح طرقات ذات أولوية عليا في القطاع الغربي لمساعدة القوة على التنقل وفقا لاحتياجاتها. وسيستمر تنفيذ هذه المهمة في القطاع الأوسط والقطاع الفرعي الشرقي، مع تحديد عناصر القوة الطرقات الهامة التي ينبغي عليهم سلوكها للاضطلاع بعملياتهم اليومية. ومنذ صدور تقريره السابق، وفرت البعثة

دورات للتوعية بمخاطر الألغام لما قدره ٥٣٩ ٦ شخصا من المقيمين في القطاعين الأوسط والغربي.

## سادسا - حقوق الإنسان

٢٣ - ما برحت البعثة ترصد مسائل حقوق الإنسان ذات الصلة بالتراع في منطقة البعثة. وتلقت البعثة تقارير أشارت إلى حدوث زيادة في أعداد الأشخاص الذين يعبرون الحدود بالاتجاهين، إلى جانب عمليات الاختطاف وانتهاك الحق في الحياة وحالات الاختفاء. وعلى الجانب الإيجابي، أبدت السلطات المحلية بشكل عام مستوى عاليا من التعاون لتسوية حالات سرقة الماشية تسوية حبيّة.

٢٤ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أعيد إلى أوطانهم ما مجموعه ١٧٢ شخصا من أصل إثيوبي و ١١ شخصا من أصل إريتري من إريتريا وإثيوبيا على التوالي، وذلك تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبمساعدة البعثة. وإني أكرر ما دعوت إليه في مناشداتي السابقة وهو العمل على إبقاء جميع حالات العودة إلى الوطن طوعية وعلى إجرائها بالطريقة اللازمة التي تحترم كرامة الإنسان.

## سابعا - الإعلام

٢٥ - تتواصل أنشطة البعثة الإعلامية عن طريق بث برامجها الإذاعية الأسبوعية، وعقد جلسات إحاطة للصحافيين مرة كل أسبوعين، وإنتاج أشرطة الفيديو، ونشر رسائل إخبارية شهرية. و أثناء الفترة قيد الاستعراض، واصلت مراكز التوعية التابعة للبعثة في إثيوبيا، الموجودة في أديس أبابا وميكيلي وأديغرات، تسجيلها زيادة في عدد المجموعات التي تزورها. وإن السكان المحليين، لا سيما التلاميذ، إضافة إلى استخدامهم مراكز التوعية كمصادر للحصول على معلومات موضوعية عن عملية السلام، يستعينون بها أكثر فأكثر كنقاط مرجعية للمواضيع ذات الصلة بالأمم المتحدة والبعثة لإعداد واجباتهم الأكاديمية.

## ثامنا - المستجدات في المجال الإنساني

٢٦ - تعاني سهول إريتريا الشرقية حاليا من جفاف خطير، وتسبب شح الأمطار بأضرار شديدة للمزارعين وبنفوق أعداد كبيرة من رؤوس الماشية الصغيرة. ولتخفيف هذه المعاناة، تقوم الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية بتنسيق رد فعلها لدعم الحكومة عبر توفير الأعلاف. وطلبت الحكومة من المنظمات غير الحكومية استئناف عملية توزيع الأغذية، التي عُلمت سابقا في عدد محدود من المناطق الفرعية لمنطقتي ديبوب وجنوبي البحر الأحمر،

باستهداف ٥٠.٠٠٠ و ٢٩٣.٠٠٠ شخص على التوالي ليستفيدوا من عمليات الإغاثة الغذائية العامة. وعقب رفض الحكومة توجيه نداءات موحدة لعام ٢٠٠٦، شرع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة في وضع خطة عمل إنسانية مشتركة لتحديد رد الفعل الإنساني العام وبناء الأساس الذي سيستند إليه لاستحداث استراتيجية تتعلق بتلبية الاحتياجات الجديدة.

٢٧ - وفي إثيوبيا، ناشدت إثيوبيا والحكومة والأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في ٢٣ كانون الثاني/يناير تقديم ١٦٦ مليون دولار لتوفير مساعدات غذائية وغير غذائية عاجلة. وسيخصص القسم الأعظم من هذه المبالغ التي طلبت لتنفيذ عمليات لا علاقة لها بالغذاء بل لإنقاذ الأرواح، وذلك في مجالات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والزراعة، وتبلغ قيمة هذه المبالغ مجتمعة زهاء ١١١ مليون دولار.

## تاسعا - الجوانب المالية

٢٨ - خصصت الجمعية العامة بقرارها ٣٠٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ما قدره ٣٠٠ ٩٩٣ ١٨٥ دولار (المبلغ الإجمالي)، أي ما يعادل ٤٤١ ٤٩٩ ١٥ دولارا شهريا، للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتوزيع هذه المبالغ كأصبغة مقررة على الدول الأعضاء مرهون بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة. وفي حال قرر المجلس تمديدتها إلى ما بعد ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، فإن تكلفة إبقاء البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لن تتجاوز المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بلغت الأصبغة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ما مجموعه ٦٩,٣ مليون دولار. وفي التاريخ نفسه، بلغت الأصبغة المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام ما مجموعه ١,٩٨٨ مليون دولار.

## عاشرا - ملاحظات

٢٩ - ما زالت الأزمة التي طال أمدها بين إثيوبيا وإريتريا تشكل مصدرا لقلق بالغ، وإني أحث كلا الطرفين على اتخاذ الخطوات اللازمة لدفع عملية السلام قدما. وإن بقيت الأمور على حالها، يمكن أن يؤدي اتخاذ الطرفين أي خطوات غير محسوبة إلى تفاقم سريع للوضع، ما يخلف على البلدين وعلى الاستقرار في المنطقة عواقب يتعذر التنبؤ بها.

٣٠ - ومما لا شك فيه أن المأزق الذي تشهده عملية السلام يصبح شيئا فشيئا أمرا لا يطاق. وعليه، فإن مبادرة الولايات المتحدة الدبلوماسية واجتماع الأطراف الشاهدة على توقيع اتفاق الجزائر، الذي عقد في نيويورك في ٢٢ شباط/فبراير، يشكلان تطورين إيجابيين

أمل أن يمنحنا الزخم اللازم للخروج من هذا المأزق. وأشار هنا إلى أنني قمت في عدة مناسبات بمناشدة الأطراف الشاهدة على اتفاق الجزائر أن تقوم - فرديا أو جماعيا - بمساعدة الطرفين على حل خلافاتهما. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بعثت إليها رسائل لبحث إمكانية عقد اجتماع لدفع عملية السلام قدما. وإن ما يبعث على الأمل هو إظهار هذه الجهات تصميمها ووحدها، بدعوتها الطرفين إلى الوفاء بما عليهما من التزامات. بموجب اتفاق الجزائر وإلى ترسيم الحدود عما قريب. وإن تأييد المجلس لهذه الوثيقة في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/10) يعكس تجديد المجتمع الدولي التزامه بدعم الطرفين لتنفيذ جميع ما عليهما من واجبات. بمقتضى اتفاق الجزائر.

٣١ - ويأتي اقتراح لجنة ترسيم الحدود عقد اجتماع مع الطرفين في وقت حرج. وينبغي لإثيوبيا وإريتريا اغتنام هذه الفرصة الفريدة من نوعها والتعاون على النحو اللازم مع اللجنة، بحيث تنفذ عملية ترسيم الحدود بينهما بسرعة. وفي هذا السياق، يرتدي دور الميسر المحايد الذي أوصي بالاستعانة به بفائق الأهمية. كما ينبغي للالتزام الطرفين بهذه العملية أن يفضي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين المتجاورين عما قريب. وإن هذه الأمور، لو سلكت هذا الجرى، ستعود بمكاسب عظيمة على الحكومتين والشعبين وهي أيضا ضرورة لا بد منها للاستقرار في المنطقة.

٣٢ - ونظرا لمبادرة الولايات المتحدة الدبلوماسية، قرر مجلس الأمن في الوقت الحاضر عدم تغيير تشكيلة البعثة الحالية. وفي ظل هذه الظروف، أوصي المجلس بأن يفكر في تمديد ولاية البعثة لفترة شهرين إلى ثلاثة أشهر بحيث تُمنح الفرصة للعملية الدبلوماسية أن تبدأ واجتماع لجنة ترسيم الحدود القادم أن يؤتي ثماره. وفي غضون ذلك، ستبقى الخيارات المشار إليها في تقرير السابقي قيد الاستعراض.

٣٣ - ولا بد للشروع في تنفيذ المبادرة الدبلوماسية من رفع جميع القيود المفروضة على عمليات البعثة. ولكي تتمكن البعثة من دعم عملية ترسيم الحدود، لا بد من أن تكون قادرة على تأدية مهامها بدون أي قيود ولا بد من منحها حرية الحركة التامة في منطقة عملياتها برمتها، بما في ذلك حرية استخدام جميع طائراتها والإبقاء على جميع موظفيها أيا تكن جنسيتهم، وذلك في البلدين المضيفين كليهما. وتجري البعثة حاليا استعراضا شاملا لاحتياجاتها والإجراءات التي عليها اتخاذها لتتمكن، حينما تسأل، من تقديم الدعم الذي طلب منها المجلس تقديمه إلى عملية ترسيم الحدود بدون إبطاء.

٣٤ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، ليغوايلا جوزيف ليغوايلا، وموظفي البعثة المدنيين منهم والعسكريين على التزامهم وعملهم الجاد وعزمهم المتواصل،

سيما أنهم يعملون في بيئة لا تنفك تزداد صعوبة. كما أود أن أشكر جميع الجهات شريكة البعثة، بما فيها أفرقة الأمم المتحدة القطرية والوكالات الإنسانية الأخرى وكل من الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية الأخرى على دعمها الذي ما برحت تمنحه لعملية السلام. وأود أيضا أن أوجه تحية إلى البلدان المساهمة بقوات على دعمها المتواصل، على الرغم من القيود المفروضة على البعثة.

## المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا:  
المساهمات العسكرية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦

البلد	المراقبون العسكريون	القوات	الموظفون	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
الاتحاد الروسي	٦			٦	
الأردن	٧	٩٧٠	١٢	٩٨٩	
إسبانيا	٣		١	٤	
ألمانيا	٢			٢	
أوروغواي	٥	٣٣	٣	٤١	
أوكرانيا	٧			٧	
جمهورية إيران الإسلامية					
باراغواي	٤			٤	
بلغاريا	٥		٢	٧	
بنغلاديش	٧	١٦٨	٧	١٨٢	
البوسنة والهرسك	١٠			١٠	
بولندا	٦			٦	
بيرو	٣			٣	
تونس	٤		٤	٨	
الجزائر	١			١	
الجمهورية التشيكية	٢			٢	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨		١	٩	
جنوب أفريقيا	٤			٤	
الدانمرك	٤			٤	
رومانيا	٨			٨	
زامبيا	١٠		٤	١٤	
السويد	٥			٥	
سويسرا	٣			٣	
الصين	٧			٧	

عناصر الدعم الوطنية	المجموع	الموظفون	القوات	المراقبون العسكريون	البلد
	٦	٢		٤	غامبيا
	١٥	٤		١١	غانا
	٣			٣	غواتيمالا
	١	١			فرنسا
	٧			٧	فنلندا
	٧			٧	كرواتيا
	٣٢٧	٤	٣١٣	١٠	كينيا
	١١	٤		٧	ماليزيا
	٧	٣		٤	ناميبيا
	٥			٥	النرويج
	٣	١		٢	النمسا
	٥			٥	نيبال
	٨	٣		٥	نيجيريا
	١ ٦١٤	٢٢	١ ٥٨٥	٧	الهند
	٧			٧	الولايات المتحدة الأمريكية
	٣			٣	اليونان
صفر	٣ ٣٥٥	٧٨	٣ ٠٦٩	٢٠٨	

## المرفق الثاني

## لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا: التقرير العشرون المتعلق بعمل اللجنة

١ - هذا التقرير هو التقرير العشرون للجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا وهو يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٢ - تأخذ اللجنة علما بالبيان الثاني الصادر عن الجهات الشاهدة على توقيع اتفاق الجزائر الصادر، في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦:

تشير الأطراف الشاهدة إلى أن إثيوبيا وإريتريا التزمتا بقبول قرارات لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا بشأن تعيين الحدود وترسيمها بوصفها قرارات نهائية وملزمة، وذلك بموجب المادة ٤-١٥ من اتفاق الجزائر المبرم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وتتوقع الأطراف الشاهدة من كل من الحكومتين احترام التزامهما والتعاون مع اللجنة لتنفيذ قراراتها بدون مزيد من التأخير. وتحث الأطراف الشاهدة اللجنة على عقد اجتماع مع الطرفين وتدعوها إلى التفكير في ضرورة إجراء مناقشات فنية مع الاستعانة بميسر محايد للمساعدة على تنفيذ عملية ترسيم الحدود. وتحث الأطراف الشاهدة الطرفين بقوة على حضور اجتماع اللجنة والتعاون معها وعلى التقيد بجميع الشروط التي تحددها اللجنة لإتمام عملية ترسيم الحدود بنجاح.

٣ - كما تشير اللجنة إلى البيان الثاني الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/10):

يذكر مجلس الأمن بأن إثيوبيا وإريتريا كلتيهما قد اتفقتا، بموجب اتفاقي الجزائر، على قبول القرارات التي تتخذها لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا بشأن تعيين الحدود وترسيمها بوصفها قرارات نهائية وملزمة.

وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن الجانبين إلى التعاون مع اللجنة من أجل تنفيذ قراراتها دون المزيد من التأخير.

ويبحث مجلس الأمن اللجنة على عقد اجتماع مع الطرفين تحضيراً لاستئناف ترسيم الحدود ويبحث الطرفين بقوة على حضور اجتماع اللجنة والتعاون معها والتقييد بالشروط التي تحددها، بغية إتمام عملية ترسيم الحدود بنجاح.

٤ - وعلى الرغم من عدم حدوث أي تغيير يذكر في الحالة السائدة منذ صدور تقرير اللجنة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2006/1 المرفق الأول)، تعتبر اللجنة أنه ينبغي القيام الآن بمحاولة أخرى تكفل موافقة الطرفين على استئناف عملية ترسيم الحدود التي توقفت في عام ٢٠٠٣. وعليه، تسعى اللجنة بغية تحقيق هذا الغرض، إلى تنظيم اجتماع يضمها والطرفين في مطلع شهر آذار/مارس ٢٠٠٦.

(توقيع) سير إليهو لوترباخت  
رئيس لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا  
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦